الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

الرؤية الصناعية المستقبلية في لبنان

وزارة الصناعة

الاجتماع التشاوري مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين

٢٢ نيسان ٢٠٢٠

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

هدف الاجتماع: مشاركة القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الوطنية

- عرض مسودة الرؤية الصناعية المقترحة من ضمن خطة الإنقاذ الاقتصادية للحكومة

- التكامل في العمل للوصول الى الأهداف الوطنية

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

الأزمات الحالية: بطالة وفقر وعجز في الميزان التجاري والمالية العامة

- عجز كبير في الميزان التجاري (١٦ مليار دولار سنوياً)
- عجز متعاظم في المالية العامة
- بطالة مرتفعة تتجاوز ٢٥ ٪ من حجم القوى العاملة
- ارتفاع في نسبة الفقر الى ٥٥ ٪ من اللبنانيين المقيمين
- أزمة سيولة وأزمة مصرفية حادة
- تعاظم الأزمات مع كورونا

هوية الصناعة الوطنية هي تصدير المعرفة

- صناعة مادية: صناعة السلع والمعدات
- صناعة فكرية: انتاج فكري للخدمات والتقنيات والبرمجيات

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

ننقل الاقتصاد من الريع عبر شراكة إنتاجية لاقتصادٍ ديناميكي ومستقر يصمد في مواجهة الازمات

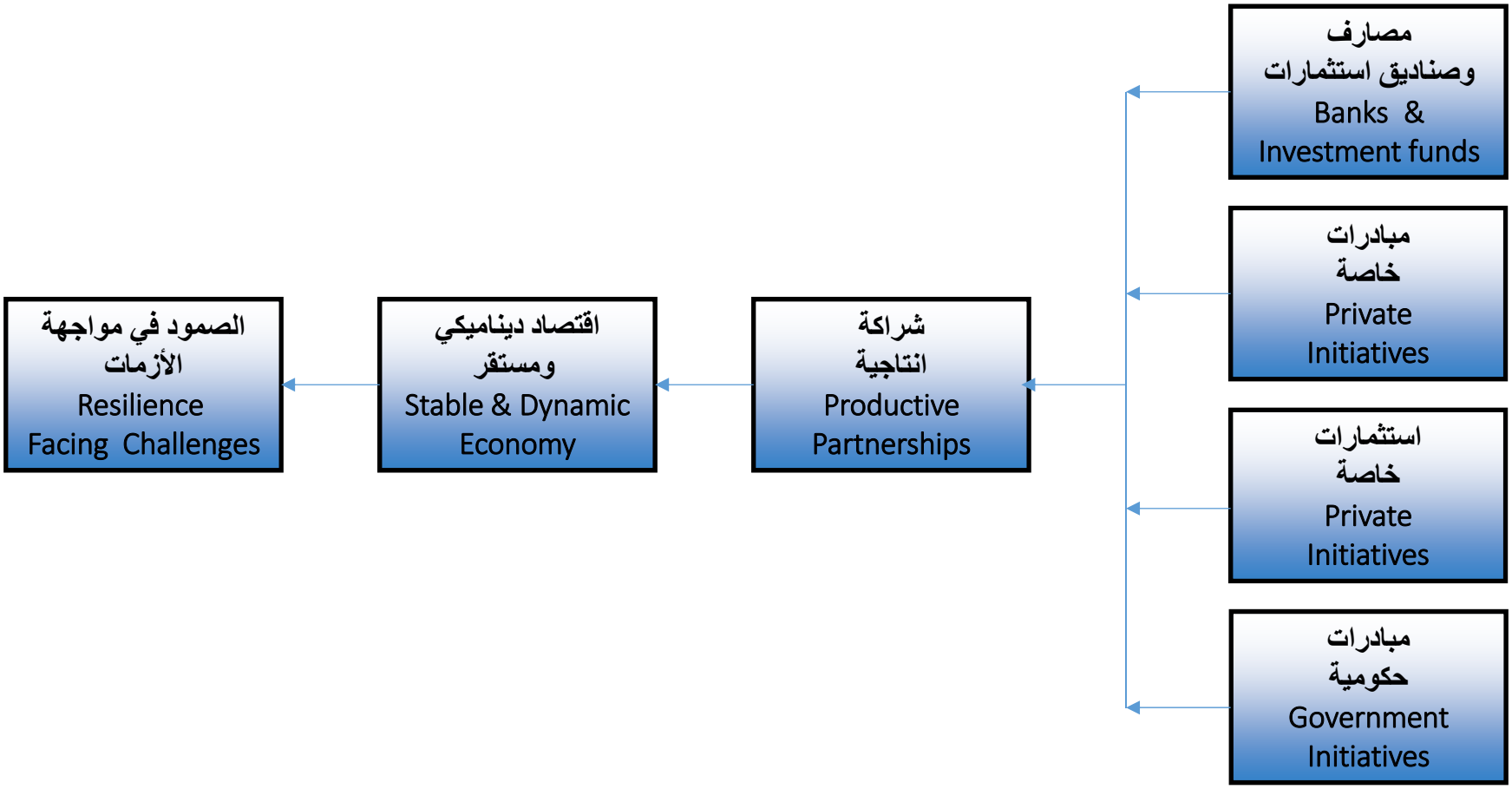

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

صناعة قادرة تؤمن كفاية داخلية وتزيد الصادرات وتخفض الواردات وتبني اقتصاد منتج ومستقر

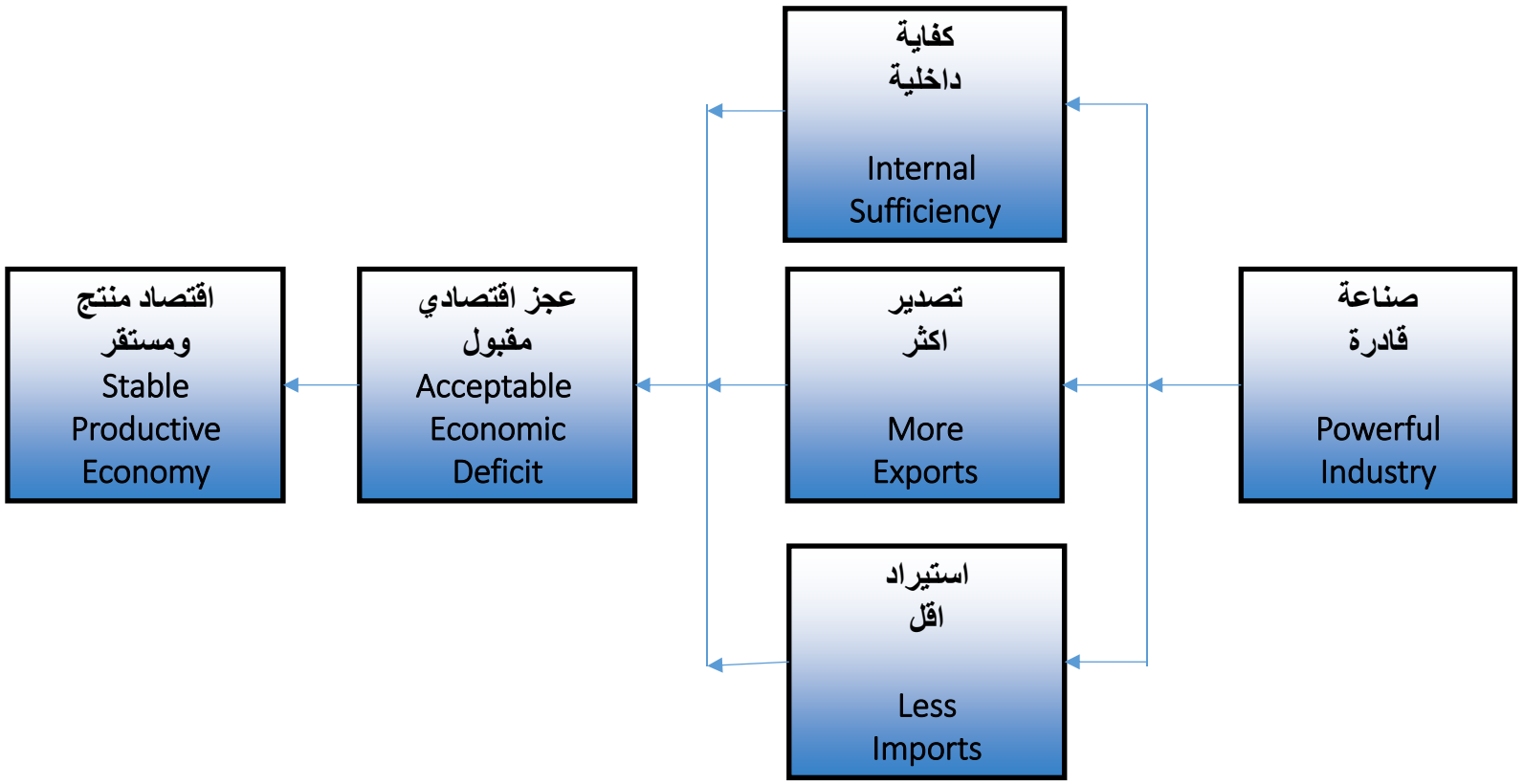

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

الأمن الغذائي ضرورة لأمنٍ اقتصاديٍ يعتمد على زراعةٍ متطورةٍ وصناعةٍ قادرةٍ وخدمات تكاملية ويوصل أمن اجتماعي يتميز بمجتمع متطورْ ومستقرٍ

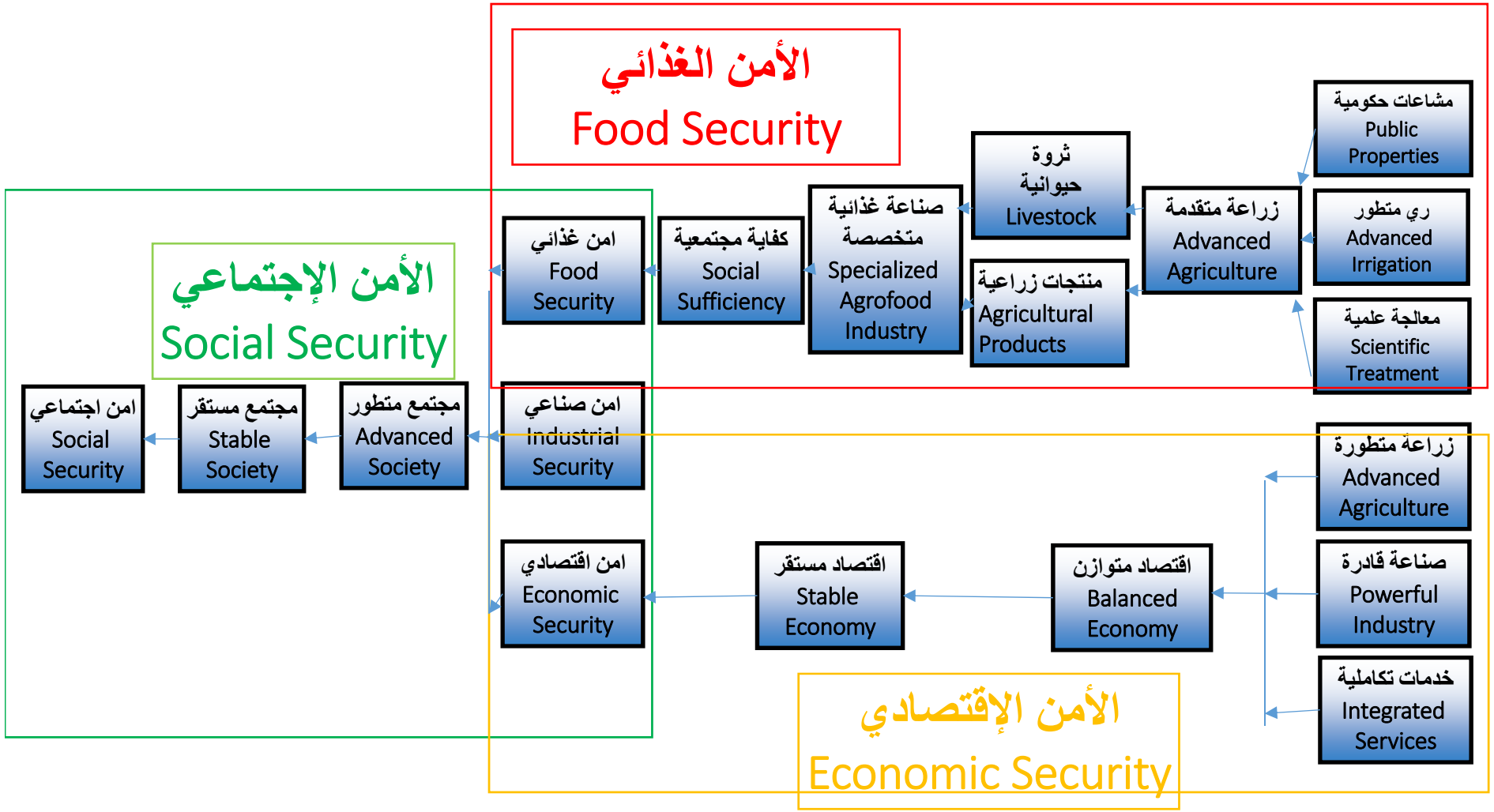

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

المجتمع الصناعي المتقدم يتطلب نظام تربوي متطور من الجامعات والمعاهد ومراكز البحاث والابتكار والتطوير والثقافة الصناعية المتينة

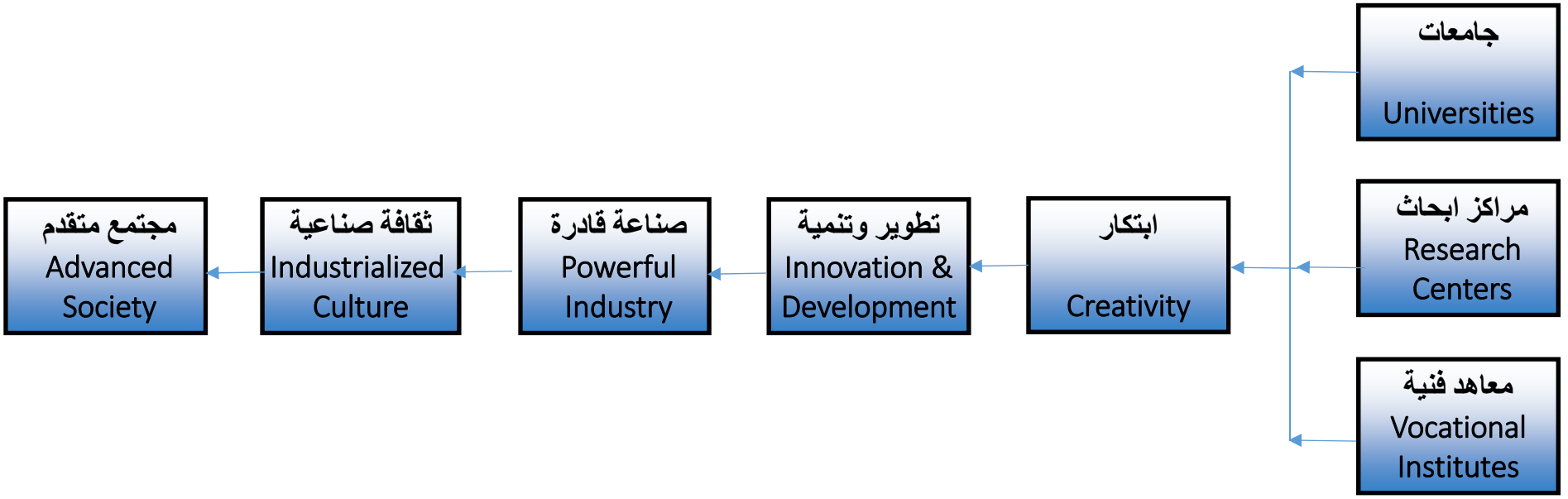

الصناعة هي قوة تغيير أساسية لتنمية مستدامة ولكنها تحتاج للمواد الأولية وللطاقة البشرية وتعتمد على الاستثمار في البنى التحتية المتطورة والتشريعات المحفزة والثقافة المجتمعية الداعمة والتطوير الإبداعي والتقني

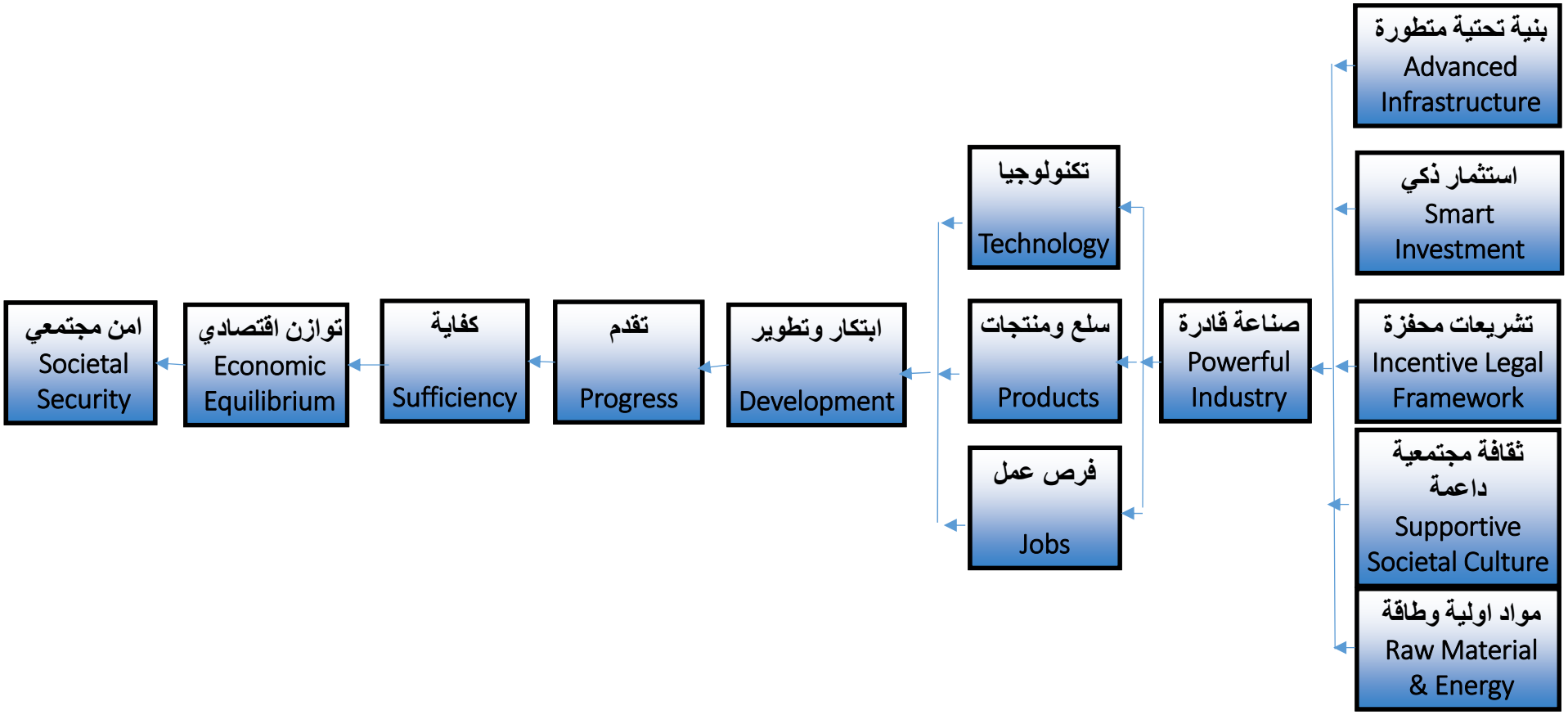

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

المثمن الصناعي
Industrial Octagon

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

ترتكز الوزارة في دورها الريادي التشاركي على موظفيها ومؤسساتها واللبنانيين ومع الوزارات والإدارات الأخرى واللجنة النيابية المتخصصة ومع الصناعيين

Triangle Of Power

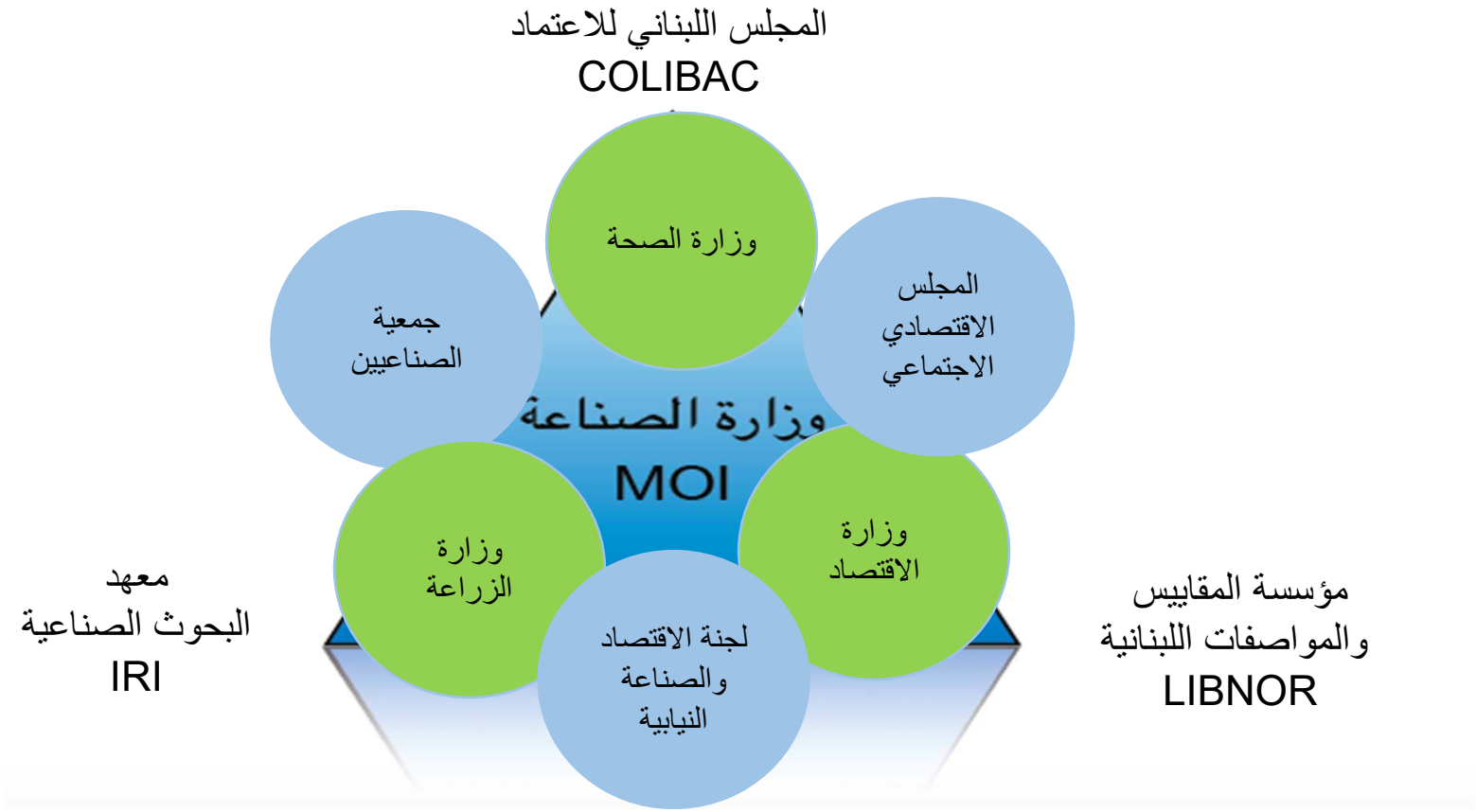

الصناعة هي تحويل المعرفة الى منتجات أو سلع أو خدمات قابلة للتسويق. تهدف الخطة إلى:

- رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الوطني بمعدل ٢٪ سنوياً (ممكن أعلى)
- زيادة الصادرات الصناعية (٥٪ سنوياً)
- خفض العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات (٧٪ سنوياً)
- خفض البطالة وخلق فرص عمل جديدة وبالأخص للخريجين
- تشجيع ودعم الصناعات القائمة
- اطلاق صناعات جديدة

السياسات الاستراتيجية للخطة الصناعية

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

1. مكافحة الفساد وإيقاف الهدر وخفض الإنفاق
2. تشجيع وتنمية الصناعات الوطنية (جودة، أسعار، ترويج...) وإستهلاك المنتجات المحلية وخفض كلفة الانتاج
3. زيادة الإنتاجية من خلال وضع السياسات والآليات الصناعية العامة الفاعلة
4. تأمين السيولة والتمويل لتأمين المواد الأولية والمعدات الصناعية، وزيادة الاستثمار الصناعي
5. تعزيز الكفاءة في الإنتاج (تعليم وتكنولوجيا)، ووضع أعلى معايير جودة المنتج، وخفض الأثر البيئي
6. تحسين بيئة الاعمال وتبسيط إجراءاتها (القانونية والاجرائية...)
7. كسر الإحتكارات وحماية المنتجات الوطنية عبر ضبط التهرب والتهريب ومعالجة الضرائب والرسوم ومكافحة الاغراق
8. دعم الصادرات الصناعية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتأمين أسواق تصريف المنتجات (إعفاءات واتفاقيات ومشاركة في المعارض)
9. تطوير الكفاءات الصناعية، والمحافظة على اليد العاملة والمهارات التقنية، وتعزيز التعليم الجامعي والبحث العلمي في القطاع الصناعي، وتأهيل وإعادة تأهيل الكفاءات وتأمين مراكز التعليم التقني
10. إطلاق مشاريع تطوير البنى التحتية الصناعية، إنشاء المناطق الصناعية ومراكز الابداع وريادة الاعمال
11. إطلاق الصناعات الجديدة الواعدة والمستقبلية

للاستفادة من ميزات القدرات الصناعية اللبنانية تقسم القطاعات الصناعية الى قطاعات وسلاسل القيمة المحلية وقطاعات وسلاسل القيمة الإقليمية والدولية وذلك دون اهمال الصناعات التي اثبتت قدرتها عبر السنين والتحديات

1. **قطاعات وسلاسل القيمة المحلية**: الصناعات الزراعية والصناعات الخفيفة والتجميع والمستحضرات الصيدلانية والطبية
2. **قطاعات وسلاسل القيمة الإقليمية والدولية** - تتمتع بميزة تفضيلية في المنطقة
   - o البناء
   - o النسيج
   - o الاثاث
   - o المجوهرات

   وأي قطاع يتضمن الابتكار والتطوير في صناعات وتقنيات جديدة قائمة على المعرفة
   - o المعرفة
   - o التكنولوجيا
   - o الكيميائية والبترولية (جديد)
3. **قطاعات وسلاسل الصناعات التي صمدت ونجحت** وإعطاء الفرص الضرورية للصناعات القائمة

من اهم قطاعات وسلاسل القيمة المحلية: الزراعات الصناعية والصناعات الخفيفة والتجميع والمستحضرات الصيدلانية والطبية، ومنها

- **صناعة المواد الغذائية الزراعية**
- **الصناعات الخفيفة والتجميع** لا سيما في مجالات جديدة:
  - صناعة الدراجات العاملة على الطاقة الكهربائية
  - تجميع الباصات الصغيرة
  - تجميع السيارات وبالأخص الكهربائية
  - صناعة/تجميع الحافلات المائية الصغيرة للنقل العام البحري
- **صناعة المستحضرات الصيدلانية والأدوية والمعدات الطبية**
  - الصناعات التجميلية (cosmetics)
  - صناعة الادوية عبر تحديد الادوية الأكثر استعمالا" في لبنان وتشجيع صناعة الجنريك مما يساهم في خفض تكلفة فاتورة الدواء

ومن قطاعات وسلاسل القيمة الإقليمية والدولية، صناعات البناء والنسيج والاثاث والمجوهرات

- **التصنيع والبناء:**
  - قدرات تصنيع عالية الجودة ومواد البناء للاستفادة من الكفاءات الهندسية
- **الأزياء والغزل والنسيج والأثاث:**
  - الاستفادة من الذوق والتصميم والقرب من الأسواق العربية والأوروبية
- **المجوهرات:**
  - الاستفادة من اليد العاملة المحلية الماهرة في تصاميم وتنفيذ المجوهرات

كما ان من قطاعات وسلاسل القيمة الإقليمية والدولية، صناعات المعرفة والتكنولوجيا والصناعات الابداعية

- **الصناعات المعرفية وتصميم الأجهزة والبرامج**
  - الإنترنت والبرمجيات - صناعة تصدير ذات احتياجات منخفضة
  - دعم المؤسسات التعليمية وانشاء مدارس البرمجيات والترميز (Coding)
- تطوير القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي وتصميم الأجهزة (والطاقة الشمسية) والصناعات الالكترونية وصناعة الروبوتيك والإلكتروميكانيك والإليكترونيك والدرونز
- دراسة الصناعة 4.0 (Industry 4.0)
- تطوير التصنيع الخاص بإعداد مراكز التجارة الإلكترونية الإقليمية: الطريق أمام صناعة لوجستية تخدم المنطقة
- **الصناعات الإبداعية:** الأفلام، الموسيقى، الفنون البصرية والوسائط الجديدة
- **الصناعات البتروكيميائية والبترولية** (مرتبطة ببدء استخراج النفط والغاز)

في صميم الخطة الصناعية الوسائل الإدارية، مواكبةٌ حكومية وتطوير الأطر الإدارية والمكننة والرقمنة والاعتماد على القدرات العلمية والأكاديمية الوطنية وتعتمد على

- تطوير الصناعات الفكرية للخدمات في كافة المجالات
- تطوير الذكاء الصناعي
- انشاء مصرف الانماء الصناعي (تشجيع المستثمرين والقطاع الخاص والصناديق الائتمانية المحلية والدولية على الاستثمار في الصناعة)
- منع/محاربة أي احتكار وخفض الاسعار

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

من الإجراءات الإدارية والعملية، اعادة هيكلة الوزارة لتفعيلها وترشيق عملها ومؤسساتها وتعيين مجالس الإدارة في الـ IRI والـ COLIBAC وملء الشواغر وإنجاز المراسيم التطبيقية وانجاز القوانين

- اطلاق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٠ - ٢٠٥٠)
- انجاز المراسيم التطبيقية لتفعيل الصادرات عبر الرديات التي تساوي ٥٪ من قيمة زيادة الصادرات
- انجاز إجراءات تعديل
  - قانون إحداث وزارة الصناعة رقم ٦٤٢/٩٧ ومرسوم تنظيمها رقم ١٣١٧٣/٩٨
  - مرسوم إجراءات الترخيص الصناعي رقم ٨٠١٨/٢٠٠٢
  - مرسوم إجراءات التصنيف الصناعي (ISIC) رقم ٥٢٤٣/٢٠٠٣
- ملء شواغر الفئة الثانية (١١ رؤساء المصالح) والشواغر الأخرى
- افتتاح المقرين الجديدين لمصلحتي الصناعة الإقليمية في النبطية وبعلبك/الهرمل والمبنى الإضافي لمعهد البحوث الصناعي
- تفعيل إجراءات تعيين مجلس إدارة جديد للمجلس اللبناني للاعتماد (COLIBAC) وتعيين مديره العام ومستخدميه لإطلاق عمله في اعتماد المختبرات وأجهزة اصدار الشهادات
- تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور LIBNOR) وزيادة عدد المواصفات
- اتخاذ القرارات اللازمة واصدار المراسيم الضرورية لإنشاء "غرفة الصناعة"

اما من الوسائل المادية لنجاح الخطة فـ: انشاء المدن الصناعية وتوفير الأراضي والعقارات والمناهج التعليمية

- انشاء المناطق الصناعية المتخصصة في كل الاقضية اللبنانية
- انشاء اسواق لتسويق وتصريف الانتاج الصناعي اللبناني
- اسهام الدولة والبلديات في توفير الاراضي والعقارات لإقامة المنشآت الصناعية
- اعداد مناهج دراسية لتخريج كوادر صناعية متخصصة
- توجيه الارشاد الزراعي نحو زراعات تشكل مواد اولية للصناعة

ومن عناصر الخطة انشاء منصات الكترونية لتأمين التكامل بين الصناعيين، ومع المزارعين والتجار والمستهلكين والجامعات لدعم الترويج والتسويق والأبحاث وزيادة فرص العمل

- انشاء منصة الكترونية للمنتجات الصناعية اللبنانية online platform
- تأمين التكامل بين الصناعيين اللبنانيين (clustering):
  - تأمين حاجات المنتجات نصف المصنعة والمنتجات تامة الصنع
- دعم اعمال التجارة الالكترونية للمنتجات اللبنانية من الصناعي الى المستهلك بلا وسيط
- التعاون بين الجامعات والمعاهد التقنية مع الصناعيين:
  - تأمين ادوات العمل التقنية
  - القيام بالابحاث
  - تصنيع المعدات الجديدة

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

المنصات الصناعية

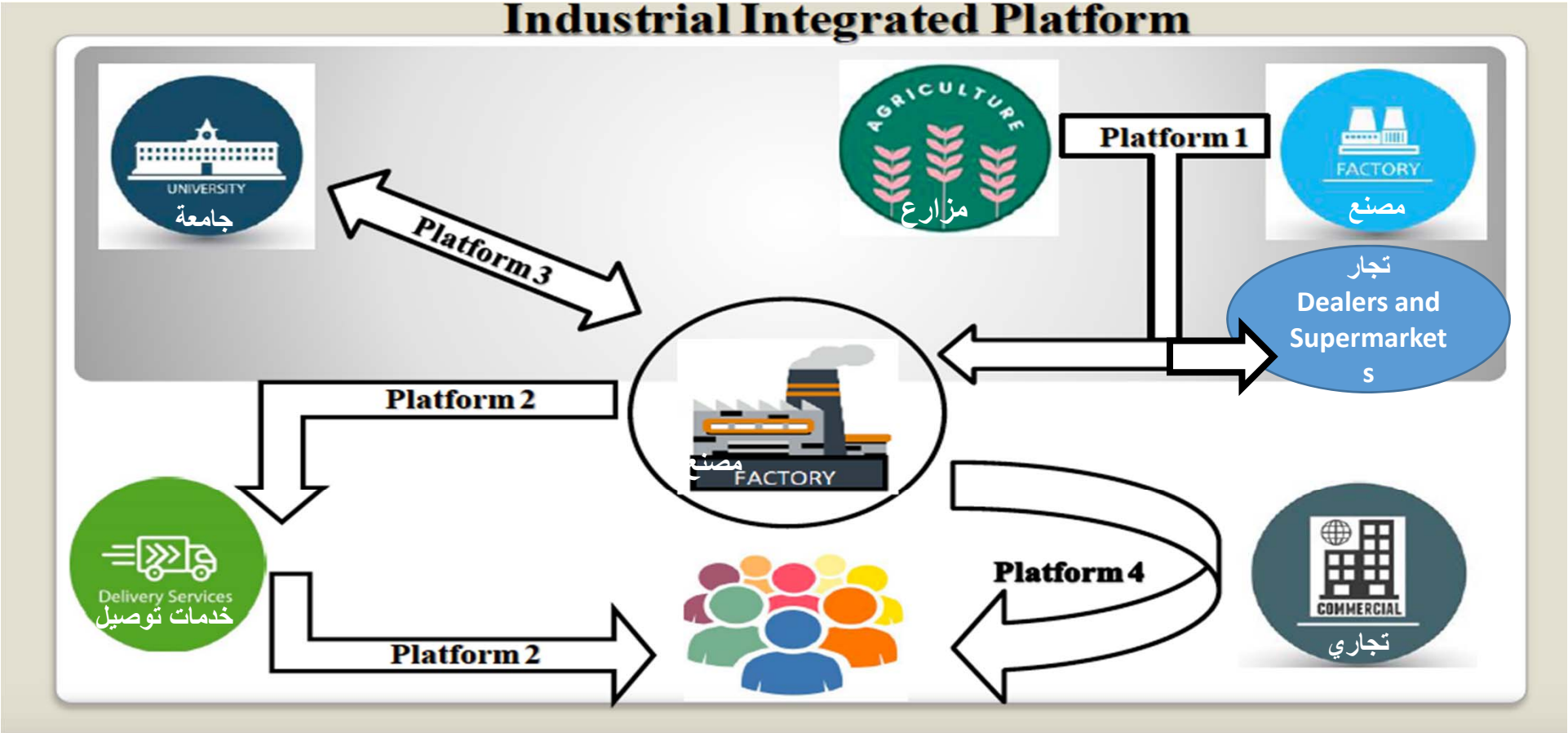

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

المنصات الصناعية

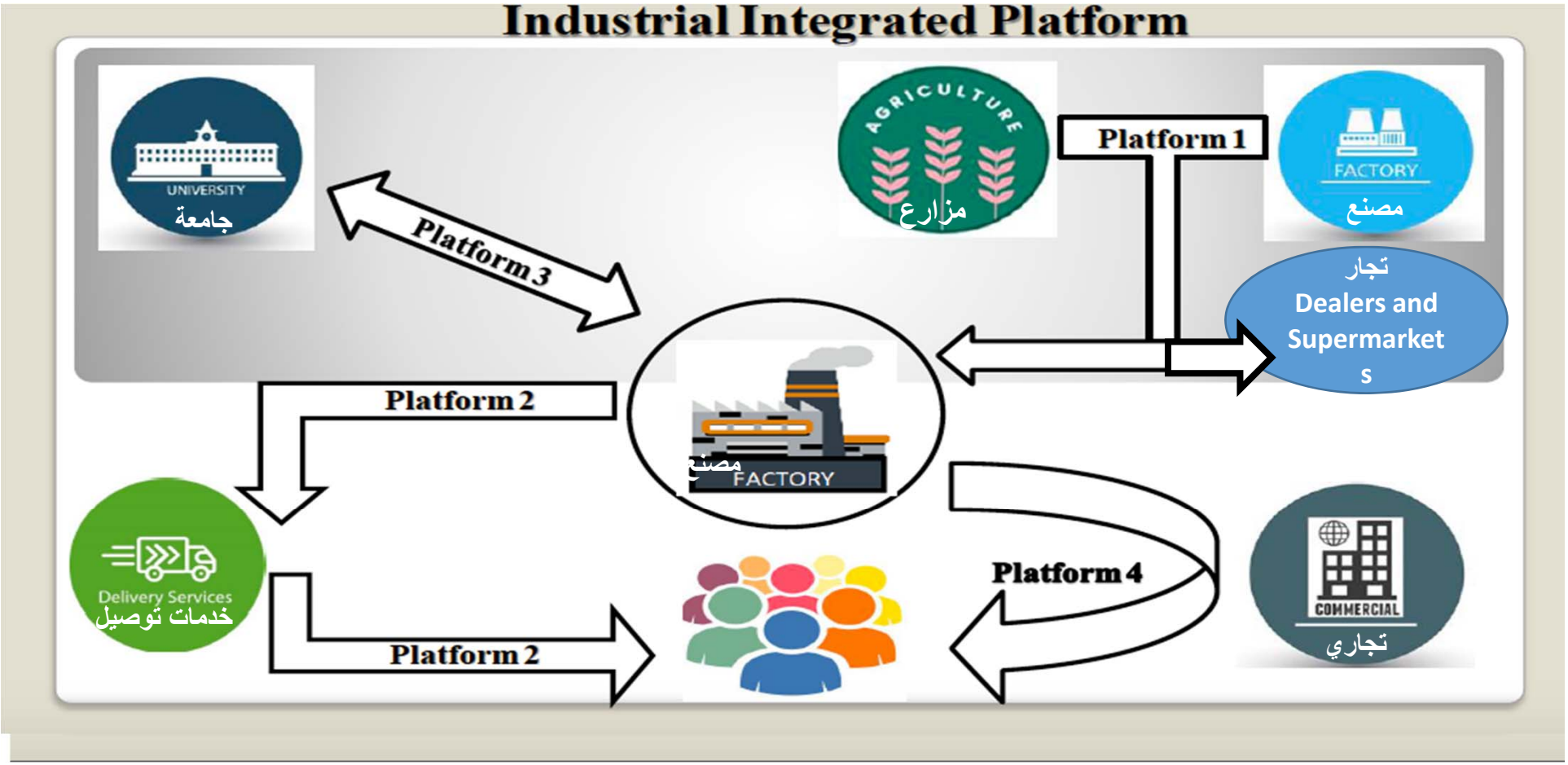

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

تستند الخطة الى التعاون مع الوزارات والإدارات كوزارات الصحة والزراعة والبيئة والمالية والاقتصاد والتربية والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني وإيدال

- استكمال قوننة أوضاع المصانع وتسريع آليات التراخيص الصناعية وخدماتها مع الإدارات
- إلغاء **أي ترخيص صناعي**، يلوث مياه الأنهر، وبالأخص مياه الليطاني، ومعالجة النفايات السائلة على مجراه
  - متابعة العمل المشترك مع **المصلحة الوطنية لنهر الليطاني** و**وزارة البيئة**
  - إطلاق حملة تصفير التلوث الصناعي على مجرى نهر الحاصباني
  - تسريع وتيرة التعاون مع **وزارة التربية والتعليم العالي**، لا سيما في مجال التعليم المهني والتقني، لنشر الثقافة التصنيعية وتأمين فرص عمل للخريجين
- الاتفاق مع **وزارتي المالية والزراعة** على إمكانية الاستفادة من **مشاعات الدولة واملاكها** الصالحة للزراعة بزراعات قابلة للتصنيع، بالشراكة مع القطاع الخاص:
  - الأعلاف (خفض الاستيراد – تكثير الثروة الحيوانية على أنواعها بما يؤمن المواد الأولية لصناعة الألبان والأجبان والمعلبات والزيوت....)
  - الحبوب على أنواعها (للمعلبات والعجائن وتأمين الحاجة المحلية وللتصدير...)
  - التحريج بأنواع أشجار سريعة النمو (للصناعات الخشبية وخفض مستوى الاستيراد)
  - الفواكه الصالحة للتجفيف (حلويات ومأكولات مختلفة...)
  - زراعات صالحة للتصنيع (كروم – بطاطا – بساتين للعصائر – زيتون)

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

من أسس التعاون مع الوزارات والإدارات نطلق العمل مع وزارة الصحة في الخطة الدوائية، و مع وزارة المالية والجمارك في مكافحة التهرّب والتهريب والاغراق وفي خفض الأكلاف

- تحفيز الصناعيين على التوجه لاستعمال **الطاقة البديلة** ودراسة كيفية دعم الطاقة المكثفة
- التعاون مع **الوزارات المعنية بموضوع صناعات الدواء** (المشروع جاهز)، والغذاء، والألبسة، والصناعات الزراعية، والمفروشات المنزلية والخشب
- إلزام اعتماد الأدوية المثيلة (الجنريك) والأدوية الوطنية في القطاع العام والهيئات الضامنة وتشجيع الصناعات الدوائية في لبنان.
- تسهيل إجراءات تصدير واستيراد المواد الاولية وقطع الغيار والمعدات بالتعاون مع **إدارة الجمارك** لخفض الأكلاف ومكافحة التهرّب والتهريب
- تحديث معطيات **المسح الصناعي** بشكل دوري
- تقييم **استحداث أسواق مركزية في المناطق اللبنانية** بالتعاون مع البلديات لتسهيل تسويق المنتجات الزراعية والصناعية

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

تستند الخطة أيضا على التعاون مع الدول عبر استكمال المشاريع الجاري تنفيذها مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو UNIDO) لتطوير صناعات متعددة واطلاق استراتيجية المناطق الصناعية

- **UNIDO**
  - o تطوير الأعمال الخشبية – البناء – الصناعات الغذائية – الصناعات التقليدية – تمكين المرأة – خفض مستوى استهلاك الموارد – معالجة النفايات الإلكترونية والكهربائية...
  - o إطلاق استراتيجية دعم قطاع الصناعة الغذائية وتطويره ومشروع ختم الجودة للمنتجات الصناعية اللبنانية
- تبنّي استراتيجية المناطق الصناعية لتنمية كامل الاقضية اللبنانية وتكاملها
- إطلاق الدراسات التكميلية لأول منطقتين صناعيتين بالشراكة مع البلديات والقطاع الخاص في إطار استراتيجية المناطق الصناعية لتنمية مستدامة ٢٠٣٠، وتمويلها (دون إقراض) من الجهات المانحة
  - o استكمال هذا العمل **مع يونيدو وبتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) والحكومة الإيطالية**
  - o خلق آلاف فرص العمل من خلال جعل لبنان منصّة صناعية إنتاجية
  - o انشاء **بنى تحتية حديثة** بشراكة القطاعين العام والخاص محليا ودوليا وربطها بشبكة سكك حديدية وأنابيب الغاز
  - o تأهيل ما أمكن من مناطق صناعية قائمة

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

وتستند الخطة ايضاً على التعاون مع الدول المانحة وخاصة لأوروبية منها، وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي والاتحاد العربي لتنمية الصادرات

- **الدول المانحة:** شراء أو إستيراد منتجات لبنانية مصنوعة من مواد أولية ومنتجات نصف مصنعة لديهم، ليصدروها للدول النامية التي يدعمونها
- **اموال المساعدات الأوروبية**: تخصيص جزء منها المخصص للنازحين السوريين في لبنان لانفاقها وفقا للمناقصات الوطنية بين الصناعات والشركات اللبنانية
- **التعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB):** التحضير لإطلاق مشروع **دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لجهة معالجة نفاياتها السائلة** على مجرى نهر الليطاني اعتباراً من شهر آب ٢٠٢٠
- **التعاون مع البنك الدولي:** التحضير **لإطلاق مشروع تأهيل ٤ مناطق صناعية قائمة على مجرى نهر الليطاني**
- **الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية:** إطلاق العمل معه من مقره الرئيسي في لبنان **لتعزيز التجارة العربية البينية وتشجيع التصدير**

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

ان تطوير القطاع الصناعي يستلزم إعادة النظر بالإتفاقيات الدولية والتعاون والتفاوض للتوصل الى اتفاقيات تعطي لبنان أولوية واعفاءات بما خص قواعد المنشأ و رفع العقبات والعراقيل التقنية

- o الموافقة على استيراد المنتجات اللبنانية أو تصديرها للدول التي يدعمونها
- o الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة والمواصفات
- o تأمين مواد أولية للصناعة بتسهيلات مالية حكومية
- o تأمين مشتقات البترول لزوم الصناعة بأسعار مخفضة ومدعومة
- العمل على **تطبيق مبدأ المقايضة (Troc)** بالمنتجات مع دول لدينا معها حاجات متبادلة
- العمل على تطبيق **مبدأ الضمان أو التأمين على أكلاف المواد الأولية** بدلاً من الاعتمادات المصرفية
- العمل مع المؤسسات والجهات الدولية المانحة والداعمة من اجل تأمين الحاجات والقروض الميسرة
- الإجتماع مع سفراء الدول لتأمين المواد الأولية وتصدير منتجاتنا وتفعيل التبادل التجاري
- إيجاد مصادر جديدة للمواد الأولية والمعدات الصناعية (مثلاً تركيا، ...)
- تفعيل المادة الاستثمارية للقانون رقم 360

وسنتعاون ونتفاوض مع الدول الشقيقة والصديقة والمرتبطة باتفاقيات تعاون لرفع العقبات والعراقيل التقنية الحصول على تسهيلات لتصدير الإنتاج اللبناني وتفعيل دور الملحقين الاقتصاديين لدى السفارات

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

- العمل مع الدول الشقيقة من أجل:
  - خفض الرسوم المفروضة على الشاحنات اللبنانية المتجهة إلى الخليج عبر سوريا والأردن والعراق
  - الحصول على تسهيلات لتصدير الإنتاج اللبناني الزراعي والصناعي الى الدول العربية عبرالمعابر السورية
- تفعيل **الدبلوماسية الإقتصادية للترويج والتسويق** للصادرات (Nation Branding)
- تفعيل **دور الملحقين الاقتصاديين لدى السفارات** من أجل
  - إيجاد ودراسة منافذ جديدة للمنتجات والخدمات اللبنانية المنشأ
  - حل المشاكل الناتجة عن عدم تطبيق الاتفاقيات التجارية مع الدول التي يرتبط معها لبنان بالاتفاقيات
  - استطلاع وتسهيل مشاركة الصناعيين في المعارض الدولية

سنعمل مع المصارف لخفض الفوائد وتمديد المهل ولتأمين السيولة والاستثمارات عبر مصرف لبنان، وسنعمل على انشاء مصرف الانماء الصناعي

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

- **حث المصرف المركزي على ضخ السيولة بالدولار** إلى المصارف التجارية من خلال منحها قروضاً بفوائد مخفّضة لدعم القطاع الصناعي
- **تسهيل استعمال ودائع الصناعيين لاستيراد المواد الأولية وللتصنيع** وقطع الغيار والمعدات
- تأمين سيولة لشراء المواد الأولية الصناعية بمبلغ وقدره $200M
- تفعيل العمل بخطة١٠٠ مليون دولار (Bridge Fund)
- انشاء الصندوق التمويلي الخاص (Oxygen Fund) بقيمة ٧٠٠ مليون دولار
- العمل مع جمعية المصارف لخفض الفوائد على القروض الصناعية القائمة والمستقبلية وإعادة جدولتها
- **تشجيع مشاركة المصارف برأسمال المصانع** وتطويرها لإشراكها بالإنتاج بدل الريع بما يحصّن القطاعين المصرفي والصناعي ويقوي الإقتصاد
- تشريع وتأمين الدولار الصناعي يحدد بنسبة معينة مقارنة بسعر الصرف الرسمي
- انشاء مصرف الانماء الصناعي وتشجيع المستثمرين والقطاع الخاص والصناديق الاستثمارية على الاستثمار الصناعي (الملحق رقم 1)

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

كما أننا نتعاون مع إيدال لدعم الاستثمارات الصناعية وسنعمل على تخفيض الرسوم وعدد من الضرائب

- اعفاء الأعمال الصناعية الجديدة من الرسوم والضرائب
- التعاون المبرمج مع المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (إيدال) وعقد إتفاقية لتحفيز ومساعدة المستثمرين في قطاع الصناعة :
  - ١٠٠ ٪ إعفاء من ضريبة الدخل والضريبة على الأرباح
  - ١٠٠ ٪ إعفاء من رسم تسجيل عقار المصنع
  - ٥٠ ٪ إعفاء من رسوم البناء
  - إعفاء من بدل حصة رب العمل (٢٣ ٪) للضمان الإجتماعي لسنتين وخاصة للموظفين العاملين في قطاعات الكومبيوتر، وتقنيات التواصل، وصناعات التحول الرقمي
- خفض رسوم الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٢٥٪ لستنين)
- **<u>خفض التعرفة الكهربائية</u>** للمؤسسات الصناعية (٢٠٪)
  - (المادة ٣٤ من قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠ – تعليق مفاعيل التعسر في تسديد القروض الصناعية)

كما سنعمل مع وزارة المالية ومجلس النواب لإقرار مشاريع قوانين

- إعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠٪ بدلاً من ٥٠٪
- إعفاء المصانع حتى ٥٠ ٪ من نفقاتها الإنتاجية للتطوير والأبحاث والابتكار
- دمج المصانع لدى اللجان النيابية بصيغة تحفيزية جديدة

- إقرار مشروع وزارة الصناعة لدعم الطاقة للصناعة لثلاث سنوات بانتظار تأمين البدائل

ومن محاور الخطة دعم الوزارة للصناعات الفردية والريفية والحرفية عبر المايكروفاينانس والمساعدة في التسويق

- دعم الوزارة للللصناعيين الريفيين والحرفيين، وقوننة وتنظيم أعمالهم لمساعدتهم من خلال:
  - تيسير تمويلهم من قبل جمعيات التمويل المتناهي الصغر Micro Finance
  - تقديم عرض مناسب هدفه توفير التأمين الصحي لهم (نوع من صندوق تعاضد)
  - إدراجهم على منصات التسويق الإلكترونية لتأمين فرص تسويق داخلية وخارجية

منع الاحتكار وخفض الاسعار

- الإسمنت
- الدواء

مصرف الانماء الصناعي

- **الأهداف:** **تطوير الصناعة وتوفير الفروض الميسرة والمدعومة للصناعيين**
- **الرأسمال:** ٢١٠ مليار ليرة لبنانية موزعة على ١,٤٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية وقدرها ١٥٠,٠٠٠ ل.ل.
  - الصناعيين (١٥٪)
  - المصارف: (١٥٪)
  - الاكتتاب العام (افراد ومؤسسات خاصة): (٤٠٪)
  - المؤسسات العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق الاستثمار: ١٥٪
  - الحكومة: (١٥٪ وأي نقص في نسبة مساهمة الجهات الأخرى)
- **توزيع القروض:** بقيمة لا تتجاوز ١.٥ مليار ليرة لبنانية لكل قرض
- **مدة القروض:** لا تتجاوز ١٢ سنة
- **اهداف القروض:** صناعات جديدة وتطوير صناعات قائمة تساهم في زيادة الصادرات الصناعية
- **فائدة القروض:** نسبة تعادل معدل الليبور العالمي مضافاً اليها نسبة واحدة بالمائة

الصناعة الدوائية

- دعم صناعة الادوية والمستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية
- تلبية الحد الأقصى من احتياجات السوق المحلية
- خفض العجز التجاري
- خفض ميزان المدفوعات والعملة الصعبة
- صناعة الجنريك (generics)
- خفض الفاتورة الدوائية حتى ٧٥ ٪ من قيمتها الحالية

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

سوق الدواء المحلية والتصنيع الدوائي في لبنان

حجم السوق الدوائي (سعر عموم)
1.98 مليار $ 5632 مستحضر

مقارنةً ب 4 مليار $ في مصر

حجم الأدوية المستوردة (سعر استيراد)
1.33 مليار $

حجم سوق الأدوية المصنعة محليا
139 مليون $

حجم تصدير الأدوية المصنعة محليا
57 مليون $

قيمة العجز في الميزان التجاري للدواء
1.27 مليار$

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

سوق الدواء المحلية والتصنيع الدوائي في لبنان

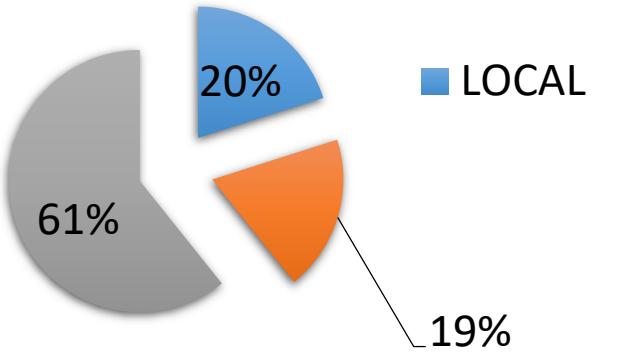

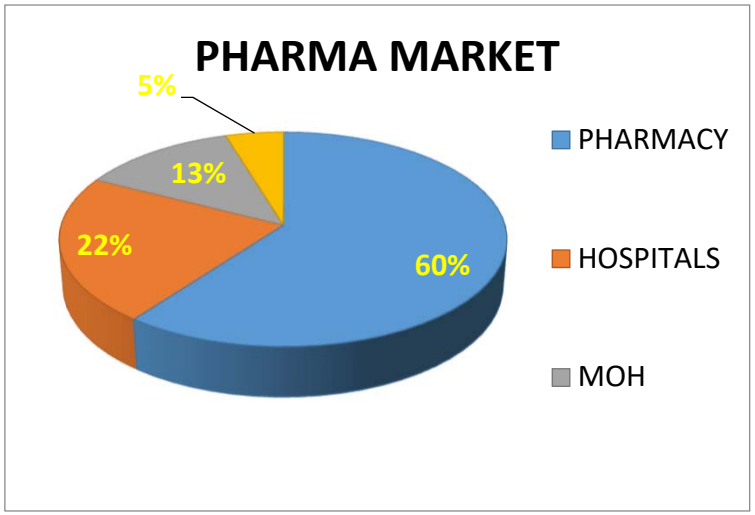

ORIGIN	SALES ($ M)
LOCAL INDUSTRY	215
IMPORTED COMPETITORS	205
OTHER MOLECULES	650

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

سوق الدواء المحلية والتصنيع الدوائي في لبنان

حجم السوق الدوائي (سعر عموم)
1.98 مليار $ 5632 مستحضر

حجم الأدوية المستوردة (سعر استيراد)
1.33 مليار $

حجم سوق الأدوية المصنعة محليا
139 مليون $

حجم تصدير الأدوية المصنعة محليا
57 مليون $

قيمة العجز في الميزان التجاري للدواء
1.27 مليار$

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

إجراءات

المحور	الاجراء	الاسباب الموجبة	النتيجة	مرجعية القرار	المدى الزمني للتطبيق
تسجيل الادوية الجديدة	تطبيق اجراءات حمائية للادوية المصنعة محليًا	تراجع الاصناف الوطنية مقارنة مع المستوردة في السوق	رفع الحصة السوقية للاصناف الوطنية	وزارة الصحة	فوري
فحص الادوية الجديدة	تأمين التمويل وتجهيز المختبر المركزي	عدم وجود مختبر مركزي او ختبر معتمد للقيام بفحص الدواء للسوق اللبنانية	سرعة في فحص الدواء للسوق اللبنانية وخفض الكلفة	وزارة الصحة	فوري
الادوية الجنريك المستوردة والمسجلة سابقًا	تطبيق اجراءات اعادة دراسة ملفات الادوية	ارتفاع معايير قبول الاصناف وبالتالي امكانية منح افضلية للاصناف المستوردة	رفع الحصة السوقية للاصناف الوطنية	وزارة الصحة	من شهر الى 15 شهر
مناقصات الموحدة	تفعيل عمل لجنة المناقصات الموحدة للادوية	رفع مستوى القدرة التفاوضية	توحيد الاسعار وتحقيق الوفر المالي للمالية العامة	مجلس الوزراء	فوري – ٦ أشهر
حفيز الاستثمارات لجديدة في صناعة الدواء	تحفيز الاستثمارات الجديدة في صناعة الدواء عبر استقطاب مستثمرين ومصنعين جدد	وجود محدود لصناعات الـ "بيوسيميلار (Bio Similar)" اللبنانية	رفع الحصة السوقية والنوعية للاصناف الوطنية	وزارتي الصناعة والصحة	فوري
لاستثمار الدوائي	مراجعة التسهيلات الممنوحة للمستثمرين وتدعيمها	تردد المستثمرين نتيجة ضعف الحوافز	تعزيز الصناعة ورفد الاقتصاد	وزارة الصناعة	3 أشهر
سيع المشاركة في دعم الصناعة	إطلاق ورشة لدعم الصناعة الدوائية الوطنية	تحقيق أكبر مشاركة من الوزرات والجهات المعنية	رفع فرص تسريع التطبيق ونجاح المشروع	وزارتي الصناعة والصحة	فوري
استبدال الدواء لمستورد بالمحلي ي الوصفات الطبية	دعم مشروع قانون الغاء NS	وجود صلاحية لدى الطبيب تمنع استبدال الدواء حتى البسيط منه	توسيع هامش الفرصة للمضمون للاستفادة من الدواء المحلي	مجلس النواب	فوري
مستلزمات الطبية المحلية	انشاء لجنة متخصصة لرفع توصيات حول تعزيز المنتجات	ضعف الحوافز امام المنتجات الوطنية	حماية الصناعات الوطنية والتوجيه عليها	وزارتي الصناعة والصحة	فوري
لترويج والتسويق الخارجي	إعادة مراجعة الاتفاقيات المعقودة مع الدول الأخرى والمعاملة بالمثل	عدم توازن الاتفاقيات الموقعة مع الدول الأخرى	فتح الباب وتكافؤ الفرص أمام الدواء اللبناني في الأسواق الخارجية	وزارات الصناعة والإقتصاد والخارجية	٦ أشهر
لترويج والتسويق الخارجي	اشراك الملحقين الاقتصاديين في دعم التسويق للمنتجات اللبنانية وبالأخص الدوائية	ضعف الولوج الى الأسواق الخارجية	تعزيز الفرص أمام الدواء اللبناني في الأسواق الخارجية	وزارات الصناعة والصحة والإقتصاد والخارجية	٣ أشهر
تغطية الجهات ضامنة لكلفة الدواء لمحلي دون سواه	اصدار قانون لتغطية الجهات الضامنة للدواء المحلي دون سواه (ونشرة دواء دورية)	تغطية كلفة أنواع الدواء كافة	تعزيز الفرص أمام الدواء اللبناني في الأسواق الخارجية	وزارتي الصناعة والصحة	٣ أشهر

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

المناطق الصناعية

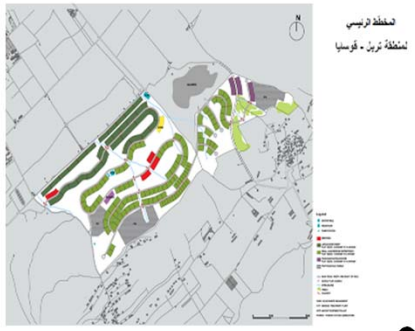

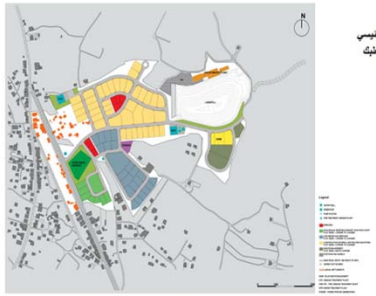

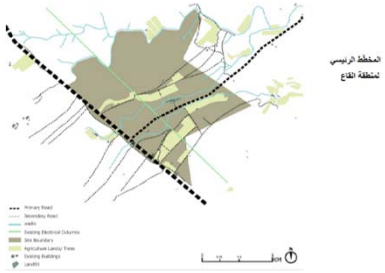

- تأهيل المناطق الصناعيّة القائمة
- بناء ميناء جاف في منطقة ريّاق - البقاع
- تأمين محطات توليد الطاقة بالغاز الطبيعي
- تأهيل طريق بيروت-شتورة لإنشاء نفق اصطناعي (إعادة الدراسة)
- مناطق صناعيّة نموذجية تخصصية وجديدة ومستدامة
  - o مواقع أولية: بعلبك، القاع، تربل (والمنطقة الاقتصادية في طرابلس)
  - o مواقع إضافية: القريعة (تجمّع التكنولوجيا واقتصاد المعرفة والخدمات) – مع ايدال
- تجمّعات التكنولوجيا واقتصاد المعرفة والإبداع والخدمات والابتكار
- تأمين طاقة كهربائية بالطرق البديلة

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

شكراً على الحضور والمشاركة

أسئلة واقتراحات؟